

عامٌ على انتفاضة القدس

إطلالة على الحراك الشعبيّ وتطوره

القدس
نبض الانتفاضة

إعداد قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

2016/9/30

مقدّمة

على الرغم من أنّ هبة الشهيد محمد أبو خضير التي اندلعت في تموز/يوليو 2014 كانت محدودة في الحيّزين الزماني والجغرافي واقتصرت على أحياء ومواجهات محدودة في القدس قبل أن يتمكن الاحتلال من لجمها، إلا أنّ ارتداداتها لم تتوقّف خلال الأشهر التي تلتها، وكان واضحًا أنّ الهبّة مهّدت الطريق –مرّة جديدة بعد ركود سنوات أعقب انتفاضة الأقصى– لحراك شعبي كبّلته على مدى السنوات الماضية عوامل مختلفة منها اتّفاقيّة أوسلو التي يتبيّن عامًا بعد عام أنّها صيغت بخلاف مصلحة الفلسطينيين.

وكان الاتّفاق الذي تمّ التّوصل إليه في عمان في 2014/11/13 بين الملك الأردني ورئيس حكومة الاحتلال برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري بمنزلة «الحل» الذي نزع فتيل الانفجار أو جنّب «إسرائيل» الحاجة إلى وضع ثقلها في مواجهة حراك شعبي واسع ومتمدّد. وقد شجع الهدوء النسبي في القدس دولة الاحتلال فصعّدت من أعمال التّهويد سواء عبر البناء الاستيطاني، أو هدم منازل المقدسيّين وتهجيرهم، والسيطرة على منازلهم وتوسع الجمعيات الاستيطانية في البلدة القديمة وفي سلوان جنوب الأقصى، والاعتداء على المقدسات، لا سيّما المسجد الأقصى، وغير ذلك من الممارسات التي تضاف إلى ستّة عقود من احتلال فلسطين وطرد أهلها والسّعي إلى إحلال المستوطنين محلّهم.

الهدوء الظاهري على مدى الأشهر الست الأولى من عام 2015 كان يخفي حالة من الغليان بلغت حدًّا متقدّمًا مع قتل الاحتلال كلّاً من ضياء التلاحمة وهديل الهشلمون في الخليل وأحمد خطاطبة في نابلس في أيلول/سبتمبر وقبل ذلك مع إحراق مستوطنين عائلة فلسطينية في بلدة دوما بنابلس شمال الضفة الغربية أدت إلى استشهاد الرضيع علي دوابشة ليلحق به أبواه في وقت لاحق من دون أن يتّخذ الاحتلال أيّ إجراءات جديّة لِلَجم اعتداءات المستوطنين المستمرة على الفلسطينيين وممتلكاتهم.



أولاً: انتفاضة القدس: ظروف اندلاعها وتطور العمليات







ما قبل انتفاضة القدس:

على الرغم من «الهدوء» الذي شهدته القدس بعد هبّة الشّهيد أبو خضير إلا أنّ تعهد نتنياهو بالمحافظة على الوضع القائم في الأقصى في اتفاق عمان ترجمته سلطات الاحتلال عبر تصعيد الاعتداءات على رواد المسجد والمرابطين فيه، وهذا ما بدا واضحًا بشكل كبير في مجموعة من الخطوات التي توالت منذ آب/أغسطس 2015 مع «القائمة السوداء» التي وضعتها شرطة الاحتلال لمنع عدد من النساء تجاوز 60 اسمًا من دخول الأقصى بالتزامن مع اقتحامات المستوطنين بادئ الأمر ثم بشكل كامل، وهو الأمر الذي لا يزال قائمًا بعد أكثر من سنة من بدء العمل به؛ ومن ثم قرار وزير جيش الاحتلال بحظر المرابطين والمرابطات كتنظيمين بذريعة «الإخلال بالسلامة العامة والنظام داخل المسجد الأقصى، والتسبب بأعمال الشغب». ولم يمضِ شهران حتى أصدر الاحتلال قرارًا آخر في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015 يصبّ في السياق ذاته حظر بموجبه الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي في الداخل الفلسطيني المحتل، وحظر التعامل معها وإغلاق المؤسسات التابعة لها؛ ما يعني أن هذا القرار سيكون له تأثير في قوافل شد الرحال وعمارة الأقصى التي تنظمها أو ترعاها الحركة.



وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المشهد اليومي لصور اعتقال شرطة الاحتلال للمرابطات واقتيادهنّ إلى مراكز التحقيق فيما المستوطنون يقتحمون المسجد بمرافقة الشرطة والقوات الخاصة شكّل محرّكًا إضافيًا لتنفيذ العمليات يضاف إلى الاقتحامات السياسية والتصريحات الصادرة عن أعضاء في «الكنيست» والحكومة والتي تناقض «تعهدات» نتنياهو بالمحافظة على الوضع القائم في المسجد وتشير إلى استمرار سياسة تشويه هذا الوضع وتحريفه. كما قام عضو «الكنيست» أوري أريئل (حزب «البيت اليهودي») باقتحام الأقصى في 2015/7/26 («خراب المعبد») وفي 2015/9/13 («رأس السنة العبرية») ونشر مقطع فيديو على الإنترنت دعا فيه المستوطنين إلى اقتحام الأقصى والصلاة فيه.

ولم تتوقف جرائم الاحتلال بحقّ الفلسطينيين فقد أقدم مستوطنون في 2015/7/31 على حرق عائلة الدوابشة في نابلس بالضفة الغربية مما أدى إلى استشهاد الرضيع علي ومن ثم والده في 8/8 ووالدته في 2015/9/7 فيما أصيب الناجي الوحيد من العائلة الطفل أحمد دوابشة بحروق بالغة. كما قتل جنود الاحتلال ضياء التلاحمة وهديل الهشلمون في الخليل في 2015/9/21، وأحمد خطاطبة في نابلس في 2015/9/24.

هذه «التفاصيل» تأتي في سياق المشهد الذي يسيطر عليه الاحتلال عبر الحواجز والتفتيش والاعتقال والأسر والتحقيق، وأسرلة التّعليم، والإطباق على قطاع الصّحة وإسقاط الأحياء المقدسية من حسابات التطوير في البنى التحتية ومخططات الإسكان، على الرغم من أنّ ذلك واقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال وفقًا لما ينص عليه القانون الدولي، في مقابل تعزيز الوجود اليهودي في القدس والتوسع الاستيطاني وطرد العائلات المقدسيّة من منازلهم، لا سيّما في البلدة القديمة ومحيطها، لاستبدال مستوطنين بهم.

ويضاف إلى ذلك الوضع الاقتصادي في القدس خصوصًا الركود الكبير نتيجة سياسات الاحتلال من الجدار العازل ونظام الحواجز والبوابات المرتبط به، إلى الضرائب العالية المفروضة على التجار، وتشديد استهدافهم في البلدة القديمة، مع ما تؤدي إليه هذه السّياسات من إغلاق للمحال التّجارية وتضرّر العائلات المستفيدة منها بعد فقدانها مصدر رزقها. ولكن يجب الانتباه هنا إلى أنّ هذا الحديث عن الوضع الاقتصادي لا يعني أنّ الفلسطينيين يبحثون عن العيش برغد تحت الاحتلال، وهو الحل الذي يطرحه بعض المحللين الإسرائيليين عند



الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والفقر في شرق القدس حيث يلمحون إلى أن تصحح السلطات الإسرائيلية هذه الأوضاع ومعاملة المقدسيين كالمستوطنين بما يجعلهم يشعرون بالانتماء إلى «إسرائيل» ويتوقفون عن تنفيذ العمليات ضد الاحتلال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة عمليات نفذها في القدس فلسطينيون من الضفة الغربية المحتلة والأراضي المحتلة عام 1948.

وعلى مسار «الحلول» لا يزال الفشل يحكم مسار التسوية السياسية والمفاوضات العبثية التي قدمت فيها السلطة الفلسطينية التنازلات للاحتلال من دون أن يتوقف عن اعتداءاته على الفلسطينيين ومقدّساتهم وأراضيهم؛ مما خلق بيئة دافعة للشباب للمبادرة إلى كسر الجمود.

ويبقى أن كل ما تقدم يقع ضمن منظومة الاحتلال المستمر منذ أكثر من ستة عقود مع إشارات متكررة في مشهد الصراع تظهر عدم إمكانية الحل السياسي في ظلّ قيادة فلسطينية غير قادرة على التصدي للاحتلال وجلّ همها العودة إلى المفاوضات من جهة، واحتلال يستفيد، ليس فقط من هذا العجز بل من انحياز دولي حيال حلّ الصراع من جهة أخرى.

الشهداء

248

من بينهم

59 طفلاً

الاعتقالات

8,000

حالة اعتقال منذ تشرين أول/أكتوبر 2015

من بينهم

2,155 قاصرًا

270 امرأة وفتاة

250 ناشطًا على الإنترنت

الاعتقال الإداري

1,773 قرارًا

من بينها

23 قرارًا بحق أطفال قاصرين

8 قرارات استهدفت نساء



أبرز التطورات والعمليات

ما بين تموز/يوليو 2015 وأيلول/سبتمبر 2016

2015/7/26
اقتحم أوري أريئل المسجد الأقصى في "ذكرى خراب المعبد"

2015/7/31
مستوطنون يحرقون عائلة الدوابشة في نابلس

2015/8/24
شرطة الاحتلال تبدأ منع نساء "القائمة السوداء" من دخول المسجد الأقصى

2015/9/8
وزير جيش الاحتلال يقرر حظر ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات

2015/9/13
– اقتحم أوري أريئل الأقصى في "رأس السنة العبرية" ودعا المستوطنين إلى اقتحام المسجد
– قوات الاحتلال تقتحم الأقصى وتصل إلى منبر نور الدين زنكي

2015/9/22
الاحتلال يقتل ضياء التلاحمة وهديل الهشلمون بالخليل

2015/9/24
استشهاد أحمد خطاطبة بعد إطلاق الاحتلال الرصاص عليه في 2015/9/18

2015/10/2
عملية "إيتمار" التي أدت إلى قتل مستوطن وزوجته

2015/10/3
مهند الحلبي ينفذ عملية طعن في القدس فيقتل مستوطنين ويجرح ثلاثة آخرين

2015/10/4
الاحتلال يقتل فادي علوان

2015/10/9
الاحتلال يقتل 5 فلسطينيين من غزة خرجوا في مسيرات تضامن مع انتفاضة القدس

2015/10/24
الإعلان عن "تفاهمات كيري" حول الأقصى

2015/11/17
وزير جيش الاحتلال يصدر قرارًا بحظر الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي ويغلق مؤسساتها ويحظر التعامل معها

2016/1/1
نشأت ملحم من الداخل المحتل ينفذ عملية إطلاق نار في "تل أبيب"

2016/2/3
ثلاثة شبان من قباطية ينفذون عملية طعن في القدس تؤدي إلى إصابة 4 مستوطنين

2016/4/18
الفلسطيني عبد الحميد أبو سرور ينفذ عملية استشهادية ويفجر عبوة ناسفة في الباص 12 بالقدس

2016/5/10
انفجار عبوة ناسفة على مدخل حزما

2016/4/18
الفلسطيني عبد الحميد أبو سرور ينفذ عملية استشهادية ويفجر عبوة ناسفة في الباص 12 بالقدس

2016/5/10
انفجار عبوة ناسفة على مدخل حزما

2016/6/8
شابان من الخليل ينفذان عملية إطلاق نار في مجمع شارونا التجاري بـ "تل أبيب"

2016/7/1
قتل مستوطن وجرح ثلاثة في عملية إطلاق نار على مدخل مستوطنة "عنتائيل"

2016/9/16
الأردني سعيد العمرو ينفذ عملية طعن في القدس

2016/9/18
طعن مستوطن في مستوطنة "إفرات"

2016/9/19
أيمن كرد ينفذ عملية طعن في القدس

تطوّر العمليّات:

شهدت العمليات تطورًا من حيث الأدوات المستعملة لتنفيذها، والأشخاص المشاركين في التنفيذ، وكذلك في وتيرة تنفيذها. ففي الأدوات، كانت عمليّات الطّعن والدهس وإلقاء الزجاجات الحارقة النّموذج الأكثر انتشارًا على مدى السّنة الماضية، فأدواتها متوافرة بسهولة من دون الحاجة إلى تأمينها لتنفيذ العمليّة بشكل خاص فيما نفذت بعض العمليات بالسلاح، سواء كان مصنوعًا محليًا أو تمكن المنفذ من انتزاعه من جنود الاحتلال.

وفي ما يأتي جدول بأهمّ العمليات التي اتخذت طابعًا عسكريًا خلال العام الماضي:

التاريخ	العملية	حصيلة العملية
2016/1/31	عملية إطلاق نار على حاجز مستوطنة "بيت إيل" شمال رام الله، نفذها أمجد السكري، وهو من جهاز الأمن الفلسطيني	إصابة 3 من جنود الاحتلال
2016/2/3	عملية طعن وإطلاق نار نفذها 3 شبّان من قباطية على حاجز للاحتلال عند باب العمود في البلدة القديمة بالقدس، وقالت الشرطة إنها عثرت بحوزة الشباب على أسلحة ومتفجرات وسكاكين	إصابة عنصرين من حرس الحدود ووفاة أحدهما في وقت لاحق
2016/3/11	إطلاق نار على حاجز عسكري على طريق رقم 443 قرب مستوطنة "بيت حورون" بالضفة	أصيب نتيجتها جنديّان من جيش الاحتلال
2016/4/19	انفجار عبوة ناسفة ضمن عملية فدائية استهدفت باص 12 جنوب القدس	إصابة 21 مستوطنًا بجروح متفاوتة
2016/5/10	انفجار عبوة ناسفة لدى مرور دورية للاحتلال في حزما، وقد عثرت قوات الاحتلال على 5 عبوات أخرى في المكان وادعت إحباط عملية "إرهابية" كبيرة	إصابة ضابط وأحد عناصر الدورية
2016/6/8	شابان من يطا يطلقان النار في مجمع شارونا التجاري بـ "تل أبيب"	قتل 4 مستوطنين وجرح 6 آخرين



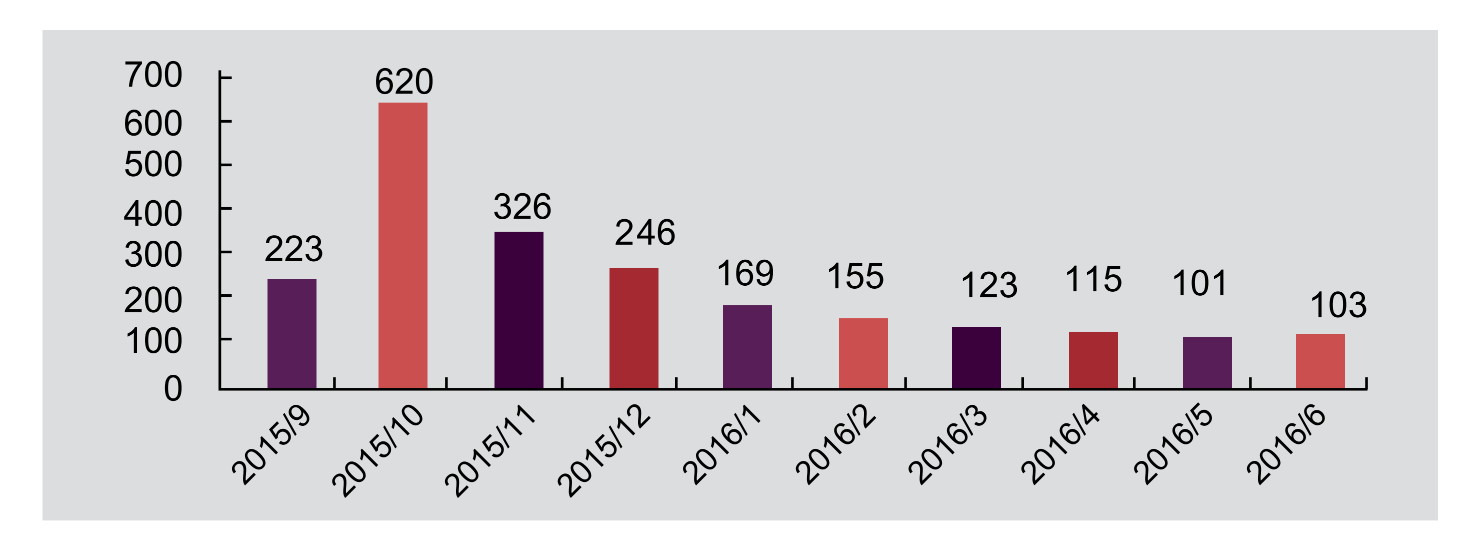
التطور لم يكن في الأدوات وحسب، بل أيضًا في المنفّذين، حيث إن بعض المنفذين كانوا عناصر من أمن السلطة الفلسطينية في الضفّة الغرّبية المحتلة، أي بمعنى آخر هم من صلب الأجهزة الأمنية التي بُذلت جهود كبيرة لغسل أدمغتها لتصبح حارسة لأمن الاحتلال، ولكنّ هذه العمليات أثبتت أن مكونات السلطة نفسها لم تعد راضية عن أي دور وظيفيّ يخدم الاحتلال، ويقيّد الشعب الفلسطيني. كما أن بعض العمليات نفذها فلسطينيون من الأراضي المحتلة عام 1948 بما يؤكد عدم انصهارهم في الهوية الإسرائيلية.

أما على مستوى التوزيع الجغرافي للعمليات، فصحيح أنّ العمليات نفذت في الأراضي المحتلة كافة، بما فيها تلك المحتلة عام 1948، إلا أنّها تركّزت بشكل خاص في القدس والخليل اللتين تصدّرتا المشهد بالنّسبة إلى عدد العمليات. ويعود ذلك إلى استهدافهما بالتهويد إلى حد كبير والوجود الاستيطاني والعسكري/الأمني للاحتلال في هاتين المدينتين وكذلك التهويد الذي يطال المسجد الأقصى في الأولى والمسجد الإبراهيمي في الثانية.

وعلى مستوى التوزع الزمني للعمليات (بمختلف أشكالها من عمليات طعن ودهس وإطلاق نار ومولوتوف واشتباكات ومواجهات في الأحياء) فقد سجّل شهر تشرين أول/أكتوبر أعلى معدل من العمليات التي كانت تتأرجح صعودًا وهبوطًا في الأشهر اللاحقة لكن من دون أن تتلاشى كليًا، كما أنّ عدد العمليات التي أعلن الاحتلال وكذلك السلطة الفلسطينية إحباطها لم يكن بالعدد القليل (تحدث ماجد فرج مثلاً، مدير المخابرات الفلسطينية، في كانون ثان/يناير 2016 عن إحباط أجهزة الأمن الفلسطينية أكثر من 200 عملية منذ بدء انتفاضة القدس؛ كما أعلن عبّاس في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي عن سحب 70 سكينًا من طلاب إحدى المدارس –وكلامه وإن كان في سياق المزايدة الإعلامية إلا أنّه لا يخلو من الدّلالات؛ كما أعلن الاحتلال عن إحباط عمليّات واعتقال خلايا كانت تخطّط لتنفيذ بعضها). عمليات الطعن والدهس التي انخفضت نسبيًّا حتى شهر آب/أغسطس 2016 عادت للارتفاع في أيلول/سبتمبر مع تنفيذ أكثر من 6 عمليات دهس وطعن ومحاولات طعن على مدى أقل من أسبوع.



ويبرز هذا الرسم البياني عدد العمليات المنفذة من أيلول/سبتمبر 2015 حتى حزيران/يونيو 2016 وفق معطيات «الشاباك»: (العمليات تشمل الطعن والدهس وإطلاق المفرقعات النارية والزجاجات الحارقة «المولوتوف» وإلقاء الحجارة واستعمال السلاح)



ومع اقتراب الانتفاضة من إتمام عامها الأول كانت الانعطافة في ارتفاع ملحوظ في عمليات الطعن والدهس في أيلول/سبتمبر 2016 بعد أشهر سيطرت فيها المواجهات بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال في بعض أحياء القدس من دون أن تتوقف أعمال رشق الحجارة والزجاجات الحارقة.

زخم العمليات في أيلول/سبتمبر كان له أهمية خاصة حيث حظي بمتابعة من مراكز الأبحاث والإعلام وصنع القرار لدى الاحتلال، وكانت نقطة التلاقي بيت تحليلات مكونات الاحتلال هي الخوف من موجة جديدة من العمليات تكون أكثر تنظيمًا وتأثيرًا. ونورد في ما يأتي العمليات التي نُفذت في أيلول/سبتمبر 2016 أي عشية الذكرى السنوية الأولى لاندلاع انتفاضة القدس.



عمليات أيلول/سبتمبر 2016

التاريخ	العملية	تفاصيل متعلقة بالعملية
2016/9/16	عملية طعن في القدس	نفذ العملية الأردني سعيد العمرو عند باب العمود وأدت إلى إصابة عنصر من حرس الحدود ومجندة وقتلته القوة الإسرائيلية بثماني طلقات في الرأس والرقبة
	عملية دهس في الخليل	استشهاد السائق وإصابة خطيبته بجراح خطيرة برصاص الاحتلال
	عملية طعن في الخليل	نفذها محمد كايد الرجبي (15 عامًا)
2016/9/17	طعن جندي في الخليل	استشهاد حاتم عبد الحفيظ الشلودي (25 عامًا)
2016/9/18	مهاجمة قائد سرية في مستوطنة "إفرات"	نفذ العملية الفلسطيني بهاء عودة الذي تمكن من التسلل إلى المستوطنة
2016/9/19	طعن في القدس في منطقة باب الساهرة	أيمن كرد طعن مجندة حالتها خطرة
	طعن قرب المسجد الإبراهيمي بالخليل	نفذ العملية شابان أحدهما استشهد والآخر أصيب بجراح خطيرة
2016/9/20	محاولة طعن قرب بلدة بني نعيم شرق الخليل	الشرطة تقتل شابًا فلسطينيًا بزعم محاولة تنفيذ عملية طعن، والشاب هو عيسى الطرايرة (16 عامًا) ابن ضابط في جهاز الأمن الفلسطيني
	اعتقال فلسطينية بذريعة العثور على سكين بحيازتها في الخليل	
2016/9/21	جنود الاحتلال يطلقون النار على فتاة فلسطينية قرب مستوطنة "ألفيه منشيه" المقامة على أراضي قلقيلية بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن	
2016/9/22	الاحتلال يطلق النار على شاب فلسطيني قرب مدخل مستوطنة "كريات أربع" بالخليل بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن	

ثانيًا: موقف الاحتلال





«موجة إرهاب»:

أرادت السلطات الإسرائيلية منذ اليوم الأول لانتفاضة القدس أن يكون الحراك موجة تتكسّر وتنكسر عند حدود إجراءاتها من دون أن تؤثر في سياستها التّهويدية وممارساتها الاحتلالية. ولذلك تمسك المسؤولون الإسرائيليون بوسم التّطورات في القدس وغيرها من

الأراضي المحتلة «موجة الإرهاب» المدفوعة بالتحريض السياسي ضدها، وقد التقى على ذلك المستويان السياسي والأمني، وإن أطلق بعض المسؤولين الأمنيين تحذيرات تخوّف من «انتفاضة ثالثة». ويهدف هذا التّوصيف إلى ربط العمليات بـ «مزاج» فلسطيني يتجه إلى الاعتداء على «الإسرائيليين الآمنين» والعبث بالأمن الإسرائيلي من جهة، وفصلها من جهة أخرى عن واقع الاحتلال وعن الاعتداءات الإسرائيلية اليوميّة على الفلسطينيين، وعن السياسات التهويدية في القدس والأقصى وسائر الأراضي المحتلة.

وفي ظلّ هذا الوصف ركّزت السلطات الإسرائيلية على ربط هذه «الموجة» بالتّحريض الذي تمارسه السّلطة الفلسطينية وحماس وكذلك التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي وبثّ الشائعات حول نية «إسرائيل» تغيير الوضع القائم في الأقصى. كما ربطتها بحالة «يأس وإحباط» يعيشها الفلسطينيون الذين لا يملكون ما يعيشون لأجله؛ مما يدفعهم إلى «الانتحار». فوفقًا لمسح نشره «الشاباك» في 2015/11/10 فإن سبب «الإرهاب العربي في إسرائيل مرتبط بحالة من اليأس المسيطرة بين السكان الفلسطينيين». واعتبر المسح أنّ التحريض يساهم بشكل أساسي في تحفيز الإرهابيين على تنفيذ العمليات إلا أن دوافعهم تكمن بشكل أساسي في «شعور وطني واقتصادي وفردي بالحرمان». كما أشار المسح إلى أن العمليات تتم «من دون إطار سياسي-تنظيمي واضح أو قيادة منظمة وبالنسبة إلى بعض المنفذين فإنّ العمليات كانت للهروب من واقع محبط لا يرون بأن ثمّة مجالًا لتغييره».

وذهبت بعض التحليلات الإسرائيلية إلى ربط «موجة الإرهاب» بتراجع الوضع الاقتصادي في شرق القدس، والوضع الرديء في الوظائف التي يقومون بها سواء لجهة إشغال وظائف بدوام جزئي أو الرواتب المتدنية أو شروط العمل وظروفه واجتماع ذلك مع إهمال بلدية الاحتلال في القدس للأحياء العربية مع تفاقم الصراع السياسي؛ مما أدّى إلى ارتفاع معدل الفقر بين المقدسيين.

لكن مؤخرًا يبدو أنّ ثمة التفاتًا إلى أنّ الاحتلال هو المشكلة حيث قال رئيس "الشاباك" السابق اللواء احتياط عامي أيلون في مقابلة بثّتها الإذاعة العبرية العامة في 2016/9/18 إنّ فقدان الأمل بنهاية الاحتلال لدى الفلسطينيين هو الدافع الرئيس للعمليات لأن الفلسطينيين محبطون من قيادتهم وهذا سبب آخر لـ «الإرهاب». واعتبر أنّ 75% من الفلسطينيين وصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال هو الانتفاضة المسلّحة.



لكن بشكل عام، كان واضحًا لدى المستوى الأمني تحديدًا حضور المسجد الأقصى في تحريك الشارع ودفع الفلسطينيين إلى تنفيذ عمليات، وإلى أن المزيد من التهور في المسجد سيؤدي إلى انفجار الأوضاع بما يخرج عن السيطرة الإسرائيلية. ولكن مع ذلك، لا يمكن القول إن الاحتلال خفف من وتيرة اعتداءاته على الأقصى بل اقتصرت الإجراءات على منع الاقتحامات السياسية، في مقابل الاتجاه إلى استهداف موظفي الأوقاف وتفريغ المسجد من المرابطين والمرابطات و«المشاغبين المحتملين» لتتم الاقتحامات من دون احتكاكات قابلة للتفجّر.

إجراءات الاحتلال للقضاء على انتفاضة القدس:







اتّخذ الاحتلال مجموعة من الإجراءات تستهدف منفّذي العمليات عبر إطلاق النار عليهم فور تنفيذ أيّ عملية أو حتى الاشتباه باحتمال تنفيذهم عملية أو حيازتهم سلاحًا، ومن ثمّ معاقبة عائلاتهم عبر احتجاز جثامين أبنائهم الشهداء، وكذلك هدم منازلهم أو سدّ منافذها بالأسمنت بما يوحي بأن الإجراءات ستولد حالة من الردع التي تنتهي إلى تآكل البيئة الحاضنة لأيّ عمل مقاوم بسبب الثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون. ويمكن القول إنّ الإجراءات الإسرائيلية كانت تتناسب مع وصف الانتفاضة بالموجة الإرهابيّة التي ستتلاشى عاجلاً أم آجلاً، فكانت من باب «إدارة الأزمة» مع تجاهل أنّ العمليّات هي وجه من أوجه المقاومة ضد الاحتلال وليست من باب الترّف. كما أنّ تشديد الإجراءات كان في أحد وجوهه رسالة إلى الإسرائيليين حتى لا تظهر الحكومة بمظهر العاجز كلّيًا قبل العمليات وبعد تنفيذها، مع الرهان على أنّ استمرار الإجراءات وتشديدها سيؤدي إلى إنهاء العمليات أو على الأقل الحد منها. وفي حين أن بعض الإجراءات تطال منفذ العملية أو المشتبه بأنه منفذ عملية محتمل (القتل الفوري وعدم الإسعاف مثلاً) فإن الجزء الأكبر منها يهدف إلى إضعاف البيئة الحاضنة لانتفاضة القدس ومحاصرتها.



1. تفاهمات كيري

تعتبر تفاهمات كيري أولى الخطوات التي حاول الاحتلال سلوكها لوقف انتفاضة القدس على اعتبار أن الاتفاق الثلاثي في عمان في تشرين ثان/نوفمبر 2014 بين عبد الله الثاني ونتنياهو برعاية أميركية ساهم في نزع فتيل الانفجار وتبديد هبّة الشهيد أبو خضير. وسبق المؤتمر الصحفي المشترك لوزيري الخارجية الأميركي والأردني للإعلان عن مضمون التفاهمات بيان لنتنياهو أعلن فيه الحفاظ على الوضع القائم في الأقصى والترتيبات المتعلقة بالعبادة بحيث «يصلّي المسلمون في المسجد فيما غير المسلمين يزورونه ولا يصلون فيه». وفي المؤتمر الصحفي تم الإعلان عن تركيب كاميرات في الأقصى لمراقبة مسبّبي الاستفزازات في المسجد؛ إلا أن الأردن عاد وتراجع عن تركيب الكاميرات بعد الاعتراضات الفلسطينية.

2. هدم منازل منفّذي العمليات

لا تحتاج «إسرائيل» إلى سبب كي تهدم منازل الفلسطينيين، لا سيما في القدس حيث لا يمر أسبوع من دون خبر عن هدم منزل أو منشأة فلسطينية بذريعة عدم الترخيص. وقد أضافت سلطات الاحتلال ذريعة جديدة لهدم المنازل وهي تنفيذ العمليات، حيث تحرص من خلال هذا الإجراء على إنزال عقاب جماعي بحق عائلة منفذ العملية لإضعاف البيئة الحاضنة. وقد بلغ عدد المنازل المهدمة بذريعة تنفيذ العمليات خلال انتفاضة القدس 44 منزلاً (19 عام 2015 و25 عام 2016) كان آخرها المبنى الذي تحصن فيه الشهيد محمد الفقيه قبل اغتياله في 2016/7/27 في بلدة صوريف بالخليل.

3. تعزيز الوجود العسكري وتشديد المراقبة وسدّ مداخل الأحياء بالمكعّبات الأسمنتيّة

عمدت سلطات الاحتلال إلى تعزيز وجود قوات الشرطة في البلدة القديمة بالقدس ومحيط المسجد الأقصى، وتعزيز قوات الجيش قرب المستوطنات وفي الطرق التي يمر بها المستوطنون. كما وزّع الاحتلال على جنوده سترات واقية لمنطقة الرقبة. كما سدت قوات الاحتلال مداخل العديد من البلدات بالمكعبات الأسمنتية مع زيادة إجراءات التفتيش، وقامت مؤخرًا بتحديد خط أحمر على مدخل بلدة تل الرميدة بالخليل مع قرار بإطلاق النار على من يتجاوزه من الفلسطينيين قبل إذن قوات الاحتلال المتمركزة على الحاجز. كما تم وضع أعمدة أسمنتيّة عند محطات الركاب في الضفة الغربية بالإضافة إلى نصب عدد كبير من الكاميرات.



4. تشديد العقوبات على راشقي الحجارة

وافقت "لجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست» في 2016/7/21 على مشروع قانون يشدد العقوبات على راشقي الحجارة، والذي قدمته وزيرة العدل أيليت شاكيد عضو حزب «البيت اليهودي». وقسم القانون تهمة رشق الحجارة إلى درجتين: الأولى تتعلق برشق حجر أو أداة على وسيلة مواصلات بما يهدد أمن الركاب، وتصل العقوبة في هذه الحالة إلى 10 سنوات. أمّا الدرجة الأخرى فتتعلق بوجود نيّة مسبقة لرشق السيارات المسافرة بالحجارة أو أدوات أخرى بهدف التسبب بإصابات خطيرة، وتصل العقوبة في هذه الحالة إلى الحبس 20 عامًا. أما في حال رشق سيارة الشرطة بالحجارة أو أداة أخرى فتصل العقوبة وفق القانون إلى 5 سنوات سجنًا مع السماح لعناصر الشرطة والجيش بالادعاء بتعرضهم لرشق الحجارة من دون الحاجة إلى إثبات ذلك. ويطبق القانون في القدس من دون الضفة الغربية التي تخضع لقانون الطوارئ والذي يمنح القضاء العسكري صلاحيّات واسعة.

5. كسر الإرادة

حرص الاحتلال على نشر مقاطع فيديو مرتبطة بانتفاضة القدس لإظهار «قوّته» و«ضعف» الفلسطيني، ومن ذلك نشر مقطع للطفل أحمد مناصرة مضرج بدمائه على الأرض بعد إطلاق شرطة الاحتلال النار عليه وبعد ذلك نشر مقطع من التحقيق معه، وكذلك نشر مقاطع فيديو تظهر عملية تفجير منازل منفذي العمليات ومنها تفجير منزل محمد أحمد مخامرة، وأديب مخامرة في يطا بالخليل، ومنزل محمد طرايرة في بلدة بني نعيم بالخليل.

وتدخل في هذا السياق المحاكمات والاعتقالات التي ينفذها الاحتلال بحقّ شباب الانتفاضة، فقد طالب الادعاء العام الإسرائيلي بسجن الطفل المقدسيّ أحمد مناصرة (14 عامًا) مدة 12 عامًا بتهمة محاولة تنفيذ عمليتي قتل، وأصدر قرارات اعتقال لعشرات الناشطين الإعلاميين بحجة التحريض.



6. «القرى النموذج»

ضمن الإجراءات التي يعتقد الاحتلال أنه تساهم في إضعاف البيئة الحاضنة وخلق حالة ردع اعتماد «القرية النموذج» التي يخضعها للحصار والاقتحامات وتفتيش المنازل، ليلاً بشكل خاص وذلك لتكون «عبرة» للقرى والبلدات الأخرى التي يفكر أبناؤها في مواجهته. وقد ركّز الاحتلال خلال السنة الماضية على العيسوية، وشعفاط، وحزما. فصعّد من استهدافها والتضييق على أهلها لقمع حراكهم ابتداءً بالملاحقة والأسر وليس انتهاءً بالحواجز والقتل والإعدامات الميدانية. وفي حزما كذلك يستمر الاحتلال في محاصرة البلدة وتنفيذ اقتحامات ليلية وإلقاء القنابل الغازية والمطاطية والمسيلة للدموع.

7. احتجاز جثامين الشهداء

أمر نتنياهو في 2016/3/27 بوقف تسليم جثامين شهداء انتفاضة القدس، وذلك خشية من «استغلال التشييع للتحريض على الاحتلال»، وكذلك للتضييق على أهالي الشهداء بما يساهم في إضعاف البيئة الحاضنة لانتفاضة القدس. ولا يزال الاحتلال يحتفظ بجثامين 18 شهيدًا من بينها جثامين 12 شهيدًا من الخليل (حتى 2016/9/24). وكانت سلطات الاحتلال أفرجت عن عدد من شهداء القدس في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس بعدما اشترطت على عوائلهم دفع كفالة بقيمة 20 ألف شيكل وأن يقتصر عدد المشاركين في التشييع على 25 فردًا من العائلة وأن يتمّ الدفن في مقبرة المجاهدين في شارع صلاح الدين بالقدس.

8. عين على مواقع التواصل الاجتماعي ويد على «المحرِّضين المحتمَلين»

ركزت تقارير أمنية على موقع فيسبوك كمنصة يعمل من خلالها الفلسطينيون على نشر الصور والتعليقات والدعوات إلى التحريض على الاحتلال. وقد شكلت السلطات الإسرائيلية فريقًا خاصًا لمراقبة محتوى المنشورات الفلسطينية على فيسبوك فيما وجهت تهمًا إلى بعض الفلسطينيين بنشر محتوى تحريضي على وسائل التواصل الاجتماعي. ومؤخرًا التقى وزير الأمن الإسرائيلي، جلعاد أردان، ووزيرة العدل الإسرائيلية، أييلت شاكيد، في 2016/9/12 مع مسؤولين في شركة فيسبوك للتوصل إلى ترتيبات حول إزالة «المحتويات التحريضية»



ومنها طلبات بإزالة مضامين تشتمل على عبارات مثل انتفاضة وشهيد و«الموت لليهود». وفعلاً، أغلق موقع فيسبوك عقب الاتفاق حسابات عشرات الناشطين الفلسطينيين ومديري الصفحات الفلسطينية. وكانت «اللجنة الوزاريّة لشؤون التّشريع» صادقت مؤخرًا على مشروع قانون تقدّمت به عضو «الكنيست» عن حزب «المعسكر الصّهيوني» رفيتال سويد، يلزم شركة فيسبوك وشركات إنترنت أخرى للعمل على مراقبة وإزالة المضامين التي «تحوي دعمًا لقتل وتحريضًا على الإرهاب»، كما جاء في مسوّدة مقترح القانون. ويشتمل مشروع القانون على غرامات ماليّة عالية تطال المخالفين، تصل قيمتها إلى 300 ألف شيكل.

9. اقتراحات بعزل الأحياء العربية

أدى استمرار العمليات على الرغم من إجراءات الاحتلال إلى ظهور طروحات إسرائيلية بدت على أنّها تصوّر لحل يمكن معه أن تنعم دولة الاحتلال بالأمن. وظهر في هذا السياق اقتراحان الأول طرحه زعيم حزب العمل هرتسوغ والآخر جمعية القدس اليهودية، ويقضيان بعزل الأحياء العربية لتصبح القدس يهودية صرفة.

ففي مؤتمر معهد الدراسات الأمنية (2016/1/19) قدم هرتسوغ خطة دبلوماسية تعبر عن رؤية حزب العمل إزاء عدم إمكانية تطبيق حل الدولتين في ظلّ الظروف الحالية. وتتضمّن الخطة اقتراحًا بعزل الأحياء الفلسطينية عن القدس بحيث يستكمل بناء الجدار بما يترك هذه الأحياء خارج حدود المدينة ومن ثم سنوحد القدس الحقيقية من دون مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين سيبقون خارج الجدار.

وفي مقابل هذا الاقتراح أطلق الوزير السابق حاييم رامون حركة شعبية «إنقاذ القدس اليهودية» التي جاء في بيانها التأسيسي: «أقيمت حركة إنقاذ القدس اليهودية عبر تحقيق الانفصال عن أراضي 28 قرية ومدينة فلسطينية تم ضمها لحدود المدينة بعد حرب عام 1967، رغم أن هذه القرى لم تكن يوما جزءًا من القدس». وتقترح الحركة انفصالاً أحادي الجانب عن معظم الأحياء العربية في شرق القدس، وإنشاء أسيجة/جدران بين هذه الأحياء والأحياء القريبة من البلدة القديمة وسحب بطاقات الإقامة من حوالي 200 ألف مقدسي يعيشون في هذه الأحياء.



10. التلويح بإبعاد عائلات منفذي العمليات إلى غزة

مناقشة إبعاد عوائل منفّذي العمليّات إلى غزّة حيث طلب نتنياهو في رسالة بعثها في 2016/3/2 إلى المستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت تحضير وجهة نظر قانونية حول هذا الإجراء مع العلم أن مندلبيت كان قد أوضح في اجتماع للحكومة قبل أيام أن إبعاد العائلات إلى غزة يشكل مخالفة للقانون الإسرائيلي وللقانون الدولي على حد سواء. ويعتبر هذا الطلب مناورة جديدة ليكسب تأييد الإسرائيليين باعتباره يتحرك في كل الاتجاهات لتعزيز أمنهم، كما أنه من باب الضغط على الفلسطينيين للتأثير في الاحتضان الشعبي للانتفاضة.

11. ليبرمان وسياسة «العصا والجزرة»

بعد انتقادات أفيغدرو ليبرمان المستمرة لسياسة نتنياهو «الناعمة» وتراخيه في مواجهة انتفاضة القدس قبل دخوله الحكومة، أعلن وزير جيش الاحتلال خطة سياسية وأمنية في 2016/8/17 وذلك بهدف التعاطي مع الأوضاع الفلسطينية. الخطة التي عرفت بسياسة العصا والجزرة تقوم على إقامة حوارات مباشرة مكثفة مع شخصيات اقتصادية ورجال أعمال وأكاديميين فلسطينيين من خلال منسق شؤون المناطق في الحكومة الإسرائيلية الجنرال يوآف مردخاي من دون الحاجة إلى التواصل مع الرئيس الفلسطيني بالإضافة إلى إنشاء موقع إنترنت باللغة العربية موجه إلى المجتمع الفلسطيني ينبغي أن يزوره 400 ألف فلسطيني يوميًا. وعلاوة على ذلك، قسمت الخطة المناطق الفلسطينية إلى حمراء «مشاغبة» وأخرى خضراء «مهادنة» حيث تعاقب الأولى وتكافأ الأخرى بالامتيازات وفقًا لمدى الالتزام بعدم مواجهة الاحتلال.



ثالثًا: الموقف العربي والإسلامي

1. على المستوى الفلسطيني:

رغم محاولات السلطة الفلسطينية الظهور بمظهر الداعم لانتفاضة القدس من خلال تحميل الاحتلال مسؤولية «العنف» الذي ينشأ في الأراضي المحتلة نتيجة سياساته وإغلاقه لباب المفاوضات، إلا أن الوقائع والمواقف تشير بوضوح إلى تعامل السلطة من الانتفاضة على أنه سلوك يتناقض مع جوهر وجودها، وسينعكس عليها في النهاية سلبًا، على اعتبار أن أي «فوضى» أو «عنف» ستدفع ثمنه السلطة و»إسرائيل» معًا على حدّ تعبير بعض مسؤوليها. أما الفصائل الفلسطينية فقد بدت راغبة في تصعيد المواجهة مع الاحتلال لكنها لم تفلح في ترجمة رغبتها على الأرض. وبجميع الأحوال بدت القيادة والفصائل الفلسطينية عاجزة تمامًا عن أي استثمار سياسيّ لانتفاضة القدس.



أ. السلطة الفلسطينية: «منكم التّضحيات ومنّا التنازلات»

تعتقد السلطة أن وجودها مرتبط بأمن الاحتلال الذي لا يرى فيها سوى شرطيًا يمنع ما يضر بمصالحه في المناطق التي يفترض أنّها تحت الإدارة الفلسطينية. وتعتقد السلطة أيضًا، بتشكيلتها الحالية واستئثارها بالقرار الفلسطيني، أنّ انفجار الوضع الأمني في وجه الاحتلال سينسحب بآثاره على السلطة ذاتها. ولذلك، كان التنسيق الأمني مع الاحتلال على أشده فيما كانت السلطة تفاخر بإحباط محاولات فلسطينيين تنفيذ عمليات ضد الاحتلال، وبالقبض على خلايا تخطط لاستهداف الاحتلال، واعتقالات بالجملة، ومنع التظاهرات في الضفة، وكان قمع رجال أمن السلطة مسيرة في جنين في 2016/6/16 خرجت تضامنًا مع الأسرى ورفضًا للاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى واعتقالها عددًا من المشاركين وعلى رأسهم الشيخ خضر عدنان، من أبرز مظاهر محاولات السلطة منع أيّ حراك شعبي وتطابق سياساتها مع سياسات السلطات الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى اعترافات مسؤولين فلسطينيين بجهودها للقضاء على انتفاضة القدس وإحباط عمليات أو مصادرة أسلحة وأدوات أخرى وتفكيك خلايا (مثلاً تصريح مدير المخابرات الفلسطينية ماجد فرج في كانون ثان/يناير 2016 عن إحباط جهاز المخابرات 200 عملية منذ تشرين أول/أكتوبر 2015، وكذلك حديث رئيس السلطة في آذار/مارس 2016 عن مصادرة أجهزة السلطة 70 سكينًا من إحدى المدارس) فإن مسؤولين إسرائيليين في الجيش والمخابرات أشاروا إلى أنها تتعاون و«لا تحرّض أو تشجّع على الإرهاب».

وعلى الرغم من اتجاه السلطة إلى منع التحرك الشعبي، إلا أن تصريحات مسؤوليها كانت أقرب إلى مواقف شكلية تحاول الابتعاد قدر الإمكان عن إغضاب الفلسطينيين، وحتى أنها تبدو في بعض الأحيان داعمة للحراك، أو على الأقل تعتبره نتيجة طبيعية لما يواجهه الفلسطينيون تحت الاحتلال. كما أنّ التصريحات الرسمية كانت بمثابة رسائل مبطنة للاحتلال بأنّ السلطة تضبط الشارع ولو شاءت لتركت الأمور تسير وفق مقتضيات «المسار الطبيعي» وهو مواجهة الاحتلال، ولكنها لا تزال تتمسّك باتجاهات أخرى تسميها «الحل السياسي»، وهو العنوان المنمّق لمسلسل المفاوضات التي لا فائدة منها.



أما قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في آذار/مارس 2015 بوقف التنسيق الأمني أو إيجاد الظروف اللازمة لتفعيله، فهو من جهة أولى محاولة لتخدير الفلسطينيين الرافضين للتنسيق، وكذلك تحذير الاحتلال. ولكن في كل الأحوال، فإنّ أي خطوة لم تتخذ في هذا السياق ولا يزال التّنسيق على أشده من أجل «مصلحة الفلسطينيين» كما تحاول السلطة أن تروّج، وقد أصبحت السلطة تتولى 35% من الإجراءات المناهضة للحراك الشعبي في المنطقة «أ» بعدما كانت تتولى 15% من هذه الإجراءات في مقابل 85% لسلطات الاحتلال وفقًا للعقيد روني نوما، قائد المنطقة الوسطى. وعلاوة على ذلك، فإنّ علاقة السلطة مع الاحتلال تتجاوز هذا المستوى إلى حد مشاركة مسؤولين إسرائيليين مناسباتهم «الاجتماعيّة».

وفي مقابل سعي السلطة لوقف الحراك الشعبي لمصلحة استعادة مسار المفاوضات فإنها تلجأ إلى مناورات غير جادة ومنها التهديد باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لملاحقة «إسرائيل» في ملفات الاستيطان والقتل والحديث عن تحضير ملفات ستقدم إلى المحكمة.

ب. الفصائل الفلسطينية:

تميّزت انتفاضة الأقصى عام 2000 بمشاركة واضحة للفصائل تجلت في قدرتها على الحشد وفي تنفيذ العمليات العسكرية والاستشهادية. وباستحضار المشاركة الواسعة للقاعدة الشعبية للفصائل الفلسطينية في انتفاضة الأقصى يمكن الاستدلال على تراجع الحضور الفصائلي في التحركات لغياب قدرتها على الحشد. كما أنّ غياب الفصائل يعكس إلى حدّ معيّن غياب الثقة الجماهيرية فيها إذ إنها لا تزال محكومة بالانقسام مع رغبة أو اتجاه كل طرف إلى استغلال التحركات لمصلحة تعزيز موقف هذا الفصيل أو ذاك.

وعلى الرغم من أن الفصائل كلها، بما فيها حركة فتح المسيطرة على السلطة الفلسطينية، أعلنت تأييدها للحراك وذهب بعضها إلى الدعوة إلى توسيعه وتطويره إلا أن هذه المواقف تبقى في إطار الدعوات التي لا يبدو أنها قابلة للتنفيذ حاليًا، لا سيّما مع إحكام السلطة يدها على أي تحرك في الضفة يؤدي إلى توسّع انتفاضة القدس.

وبشكل عام، باركت الفصائل العمليات التي نفذت ضد الاحتلال ووضعتها في إطار مشروع المقاومة والتحرير، وفي بعض الحالات تبنت منفذي الذين أقدموا على تنفيذ عملياتهم بمحض قرارهم وإرادتهم على يبدو.



2. عربيًا وإسلاميًا:

لا تبدو الأنظمة الرسمية أكثر اهتمامًا بالقضية الفلسطينية مما كانت عليه قبل اندلاع انتفاضة القدس أو قبل الثورات العربية، وأخطر من ذلك نمو مسارات التطبيع مع الاحتلال على المستويات الدبلوماسية والسياسة والاقتصاديّة والأمنية بعد تماهي بعض الطروحات العربية لجهة التخويف من أعداء مشتركين مع «إسرائيل». وفي ظلّ هذا الانحراف عن القضية الفلسطينية وتكريس الجهد السياسي والدبلوماسي والعسكري في صراعات المنطقة فإن كلام المسؤولين الإسرائيليين المتزايد على علاقات ودية مع دول عربيّة لم توقع معاهدات سلام مع «إسرائيل» يصبح قابلاً للتّصديق.

وإذ يغيب الاكتراث الرسمي بتطور الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين يستمر التمسك بمبادرة السلام العربية التي طرحت في بيروت عام 2002 من دون أدنى دعم للحراك الفلسطيني الذي يشكل أحد خيارات الفلسطينيين في ظل فشل الطروحات المقدمة.



رابعًا: المستوى الدولي



على المستوى الدولي كان جليًا القلق من خروج الهبة بشكل كامل عن السيطرة الإسرائيلية وكذلك أجهزة السلطة الفلسطينية، ولذلك كان التحرك الأميركي مع الأيام الأولى لانتفاضة القدس من أجل منع تطورها. وكان ذلك عبر مساعي وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى ضبط الأوضاع من باب الأقصى، حيث أدت اتصالاته بالجانبين الأردني والإسرائيلي إلى بلورة اتفاق بين الملك الأردني ورئيس حكومة الاحتلال حول ترتيبات في الأقصى، كان من بينها تركيب كاميرات مراقبة في المسجد، وهو ما تم إفشاله. وفيما عدا هذه الخطوة العملية (وهي خطوة فاشلة) فإن مجمل الموقف الأميركي داعم للاحتلال ضد الفلسطينيين، وإن تكررت التصريحات والبيانات الصادرة عن البيت الأبيض والخارجية الأميركية التي تدين الاستيطان كأهم سبب يعرقل التوصل إلى «السلام»، إلا أنها دعوات للاستهلاك الإعلامي يدحض مصداقيتها موافقة البيت الأبيض على مساعدات عسكرية لدولة الاحتلال بقيمة 38 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وهي الأكبر منذ عقود، فيما تنتهي عام 2018 الاتفاقيّة السابقة بين البلدين في هذا الشأن والتي تتلقّى «إسرائيل» بموجبها 3.1 مليار دولار سنويًا.



وتتشارك الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية لجهة إصدار بيانات وتصريحات تبدي القلق من تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وتدعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى «التهدئة»، أو بمعنى آخر تساوي بين اعتداءات الاحتلال والعمل المقاوم أو الدفاع عن النفس.

خامسًا: دلالات انتفاضة القدس



لا يمكن النظر إلى انتفاضة القدس على أنها تحرك منفصل عن التحركات السابقة في التاريخ الفلسطيني، ولا يمكن فصلها بشكل خاص عن هبة الشهيد محمد أبو خضير في تموز/يوليو 2014 إن لجهة تشابه الأدوات والظروف التي دفعت الفلسطينيين إلى التحرك سواء منها ما يتعلق بالاحتلال واعتداءاته وجرائمه وسياسته التهويدية، أو انعدام أي أفق للحل السياسي وفشل المسار التفاوضي. وهي على ذلك خطوة في طريق التحرير وإنهاء الاحتلال لا يتوقع منها أن تحمل الاحتلال على تغيير سياسته بشكل جذري، كما لا يتوقّع أن تنهي الاحتلال، ولكنّها حملت مجموعة من الدلالات بالنسبة إلى الفلسطينيين والاحتلال وكذلك إلى المواقف الرسمية على المستوى العربي والإسلامي والدولي.

فعلى المستوى الفلسطيني أظهرت انتفاضة القدس انعدام الثقة بمشروع السلطة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال، إن صح القول إنّ لها مشروعًا لإنهاء الاحتلال. فالسلطة أخذت الفلسطينيين رهينة لجولات من المفاوضات مع الاحتلال لم تجرّ عليهم إلا مزيدًا من الخسائر بعدما مكّنت الاحتلال من الاستمرار في سياسة فرض الحقائق على الأرض. كما أنّه ليس من المتوقع الذهاب إلى حرب شاملة مع الاحتلال حيث إن المقاومة العسكرية، على الرغم من جاهزيتها واستعدادها، إلا أن إمكانية تحقيقها نتائج تقلب المعادلة تظل محدودة في الوضع الراهن كما أنها لا يمكن أن تذهب إلى حرب شاملة مع الاحتلال في ظل موقف السلطة التي ترفض المقاومة العسكرية. ولذلك، كانت انتفاضة القدس طرحًا جديدًا يقف في وجه الاحتلال وفي وجه عجز مسار التسوية، لا سيما بالنظر إلى الفئة العمرية التي شاركت في العمليات؛ وهي دليل على أن شريحة من الفلسطينيين رأت في ظل الانقسام ومحدودية دور المقاومة المسلحة وغياب أفق للحل السياسي ضرورة أخذ المبادرة وفرض رؤيتها التي ينبغي للمستوى السياسي أن يعيد رسم مواقفه على أساسها.

وعلى الصعيد العربي والإسلامي لم تشكل انتفاضة القدس عاملًا جاذبًا لمختلف الأطراف التي تخلّت عن القضية الفلسطينية لمصلحة انشغالها في إعادة رسم خارطة المنطقة والتحالفات على وقع التخويف من «الإرهاب» حتى أصبحت الدول العربية والإسلامية مستغرقة في هذا الشعار أكثر من التفاتها إلى الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين، بل إن دولة الاحتلال باتت جزءًا من بعض الأحلاف العربية على اعتبار تقاطع المصالح والتصدي للعدو المشترك. وفي وقت شارك فيه الفلسطينيون من كل أراضي فلسطين التاريخية في العمليات والتضامن فإن القمة العربية في نواكشوط في تموز/يوليو 2016 رفعت خارطة لفلسطين على أنها الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ولا يعد هذا الأمر خطوة من باب التعامل بواقعية مع وجود الاحتلال بقدر ما هو انفصال عن الفلسطينيين وحقوقهم وعما يسعون فعلاً إلى تحقيقه.

على المستوى الدولي، فإنّ الاهتمام بانتفاضة القدس هو من باب القلق على الأمن الإسرائيلي وليس دعم الحقّ الفلسطيني، فمع علم الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبّي أنّ الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى واستمرار الاستيطان من الأسباب التي تدفع الفلسطينيين إلى المزيد من العمليات فإنّ جل ما تفعله هو دعوة الطرفين إلى التهدئة، والتنديد باستمرار



الاستيطان، والتحذير من انفجار الأوضاع على خلفية التطورات في الأقصى، ومن ثمّ مكافأة الاحتلال على جرائمه بالدعم المالي وبالسلاح.

أمّا الاحتلال الذي يظنّ أنّ سياساته يمكن أن تمر من دون ثمن فقد اكتشف عكس ذلك، ولعلّ انتفاضة القدس أدخلت دولة الاحتلال في مرحلة جديدة وهي أن العمليات التي قد تتراجع وتخبو لن تنتهي حيث إن قرار تنفيذها فردي ولا يرتبط بحسابات الفصائل أو السّلطة، ولذلك لن تستطيع أن تتوقع أين أو متى ستوجه إليها الضربة القادمة، أي أن مستوطنيها وجنودها ومنشآتها ومرافقها معرضون لاحتمالات تنفيذ عملية في أي وقت مهما شددت الإجراءات.

سادسًا: عام على انتفاضة القدس: إلى أين؟



تفاوتت وتيرة العمليات على مدى العام الماضي صعودًا وهبوطًا، ولا تزال العمليّات مستمرّة فيما الاحتلال يجتهد للقضاء على احتمال تنفيذ أيّ عملية، بينما لا يبدو قادرًا على وقفها كلها، فأعمال رشق الحجارة، والمفرقعات النارية وغيرها من الأعمال التي تنجح في إلحاق الضرر بالقطار الخفيف وسيّارات المستوطنين لا تزال خارج إطار السيطرة الإسرائيلية، في حين أنّ احتمال عودة عمليات الطعن والدهس بقوة يبقى حاضرًا، كما ظهر في

شهر أيلول/سبتمبر 2016، في ظلّ استمرار الاحتلال وإصراره على تصعيد سياسة التّهويد الدّيني والثقافي والديمغرافي، والاعتداء على المقدّسات في القدس بشكل خاص. فعلى الرّغم من انشغال الاحتلال بالقضاء على انتفاضة القدس إلا أنّه لم يتوقف عن أعمال التّهويد والاعتداء على المسجد الأقصى والاستيطان وهدم منازل المقدسيين ومنعهم من البناء بذريعة عدم الترخيص، كما أنّه لا يبدو معنيًا بأي حل سياسي فيما السلطة غير قادرة على تبديل أدواتها لمواجهة تطورات المرحلة، وجل همها هو العودة إلى المفاوضات. وفي وقت لا يمكن فيه الجزم حول وتيرة العمليات فإنّه يمكن القول إنّ العمليات لن تتوقّف وسيؤثر في وتيرتها سياسات الاحتلال واعتداءاته ومدى تطور البيئة المحيطة بها لتصبح بيئة داعمة لها.





www.alquds-online.org
facebook.com/Qii.media
twitter.com/Qii_media
youtube.com/QiiMedia